الإستراتيجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة



أ/أفنوخ غنية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

تشكل منطقة الشرق الأوسط المجال الذي تلتقي فيه قارات أوربا وإفريقيا وآسيا، الذي يعيش فيه أكثر من ثلاثة ارباع سكان الكرة الأرضية ويضم أكبر ثروة نفطية في العالم. ولذلك فهي منطقة عبور دولية هامة، وشريان حيوي للتجارة العالمية. إن كل هذه العوامل جعلت من منطقة الشرق الأوسط مجالا إستراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية الغربية، لأنه يُؤّمن في السلم والحرب، تدفق النفط والاستثمارات و المواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية التي تقوم بدور مهم في توسيع القدرة للسيطرة على العالم.

ونظرًا للموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله هذه المنطقة، ربطت الولايات المتحدة أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، إذ يشكل قاعدة أساسية في سياستها الكونية، بل وتعتبر أنّ أمن واستقرار هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي للعالم بأسره.

وإذا كانت الأهمية الجغرافية للشرق الأوسط، وكذلك الأهمية التجارية والعسكرية لحقول بتروله الوفيرة قد اتخذت بعدا إستراتيجيا أثناء الحرب الباردة، فإنّ المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية الحيوية لأمريكا في المنطقة لم تعرف تغيرًا بعد الحرب الباردة. وباعتبارها أولوية الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة فقد حاولت إعادة طرح " المشروع الشرق أوسطي " على أسس جيواستراتيجية وجيواقتصادية جديدة، كجزء من رؤية إستراتيجية أمريكية شاملة لإدامة هيمنتها على العالم لأطول فترة ممكنة مع منع ظهور قوى منافسة لها، والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة في ظل العولمة.

Résumé

La région Moyen-Orientale est l'espace où convergent les continents d'Europe, d'Afrique et d'Asie, où vivent plus des trois quarts de la population du globe, et qui recèle la plus grande richesse pétrolière au monde. Par conséquent, c'est une importante zone de transit international, et une artère vitale pour le commerce mondial. Tous ces facteurs ont fait du Moyen-Orient un espace stratégique vital pour les puissances industrielles occidentales, car il assure en période de paix comme de guerre le maintien des flux de pétrole et d'investissements, l'approvisionnement en matières premières, ainsi que les passages maritimes, les mers et bases militaires qui jouent un rôle primordial dans l'expansion de la capacité de domination du monde.

Et en raison de la position stratégique importante qu'occupe cette région, les États-Unis ont lié leurs sécurité nationale à la sécurité du Moyen-Orient, du fait qu'elle soit une base essentielle de leurs politique universelle, mais bien plus, ils considèrent que la sécurité et la stabilité de cette région fait partie intégrante de la prospérité économique et la stabilité politique du monde entier.

Et si l'importance géographique du Moyen-Orient, ainsi que l'importance commerciale et militaire de ses gisements de pétrole abondants ont pris une dimension stratégique pendant la guerre froide, les intérêts stratégiques, économiques et politiques vitaux de l'Amérique dans la région n'ont pas connu de changements après la guerre froide. Etant une zone géopolitique hautement névralgique, cette région constitue la priorité des priorité des Etats-Unis qui ont tenté de présenter de nouveau le " projet Moyen Oriental" sur des bases géostratégiques et géoéconomiques nouvelles, dans le cadre d'une vision stratégique américaine globale afin de perpétuer leur hégémonie sur le monde aussi longtemps que possible pour empêcher l'émergence des puissances rivales, et de maintenir son statut de seule superpuissance à l'ère de la mondialision.

مقـــدمـة:

تتميز بعض مناطق العالم دون غيرها بالثبات النسبي لوزنها الجيوسياسي. ومن بين هذه المناطق التي تتسم بثبات وزنها الدولي عبر حقب تاريخية مختلفة، منطقة **"الشرق الأوسط"** نظرا لموقعها الحساس، حيث تقع في قلب العالم وتعد جسر اتصال بين كافة أجزائه شمالاً وجنوبًا، شرقًا وغربًا، بحيث تضم البحار المتوسط والأحمر والأسود إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما تتحكم بأهم المضايق في العالم، هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور والدردنيل. وازدادت أهمية الشرق الأوسط ككتلة جيواستراتيجية بوزنها التاريخي والجغرافي في العالم المعاصر، مع تفاقم المصالح الغربية إثر التطورات الاقتصادية التي أفرزتها الثورة الصناعية، فانتقلت من منطقة إقليمية لها مكانتها الموقعية التي تصل الشرق بالغرب إلى منطقة اقتصادية بالدرجة الأولى باكتشاف ثرواتها النفطية [(1)]. إذ تجسدت أهميتها الأولى في القرن التاسع عشر وخاصة الربع الأخير منه حيث تمّ حفر قناة السويس التي لا تعد مجرد ممر ملاحي فحسب بل إستراتيجية سلم و حرب تصل انعكاساتها إلى كل المحيطات. وقد تبلورت الأهمية الثانية للمنطقة في القرن العشرين بتفجير ينابيع البترول في أجزاء كثيرة منها بما يعكس وجود ثروة كبرى تهمّ العالم حاضره ومستقبله، فأصبحت تمثل عقدة قوية في التجارة الدولية [(2)] لأنها أهم ممر عالمي إستراتيجي لأهم سلعة إستراتيجية في العالم.

وعليه، تجاوزت المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين اعتبارات الجغرافيا والتاريخ إلى الارتباط بمصالح القوى الكبرى وهذا ما أكسبها أهمية إستراتيجية " عابرة للإقليمية " [(3)] لاحتياطها الضخم من النفط وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسية مؤثرة على حركة البترول والتجارة والسفن الحربية وتأثيرات الصراع العربي الاسرائيلي وكذا قربها الجغرافي من أوروبا.

وقد أدرك الغرب منذ زمن بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي، ووفرة إمكاناته الاقتصادية

الهائلة وثرواته النفطية ووزنه الحضاري ووجود الإسلام فيه كطاقة روحية، يشكل خطرا على مصالحه ويحد من أطماعه لذلك بذل جهودا كبيرة لتحجيم العالم العربي واحتواء أقطاره وإبقاء عناصر التجزئة فيه والعمل على تفتيته وجعله هدفا مستمرا لمخططاته ومما ساعده على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة وتشتيت القوى العربية[4].

ولقد ساد تصور منذ منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات، بأنّ نهاية الحرب الباردة قد قلصت من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، لكن عكس ذلك تماماً، فقد تعاظمت أهميتها أكثر مما كانت عليه من قبل خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا وفق ما أكّده الرئيس كلينتون قائلا: "لا يعني انتهاء الحرب الباردة انتهاء مسؤولية الولايات المتحدة في الخارج ولاسيمّا في الشرق الأوسط [. . . .] وللولايات المتحدة مصالح حيوية في الشرق الأوسط [. . . .] ولابد من أن نواصل تعريز إنتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرّة [5].

وسعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض الحلول الأمريكية، دون الاهتمام بمواقف الدول الكبرى، لتؤكد أنّ " النظام العالمي الجديد" الذي أطلق شعاره بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تحوّل نظاماً أمريكيًا، وهو ما يظهر بوضوح من خلال سلوك الولايات المتحدة تجاه حلفائها التقليديين باستبعادهم من المشاركة في عملية السلام الشرق أوسطية، ومن تأدية أي دور فعال في المنطقة، وضمان عدم عودتهم إلاّ من خلالها وتحت مظلتها، ومحاولة إحالتهم إلى دور ثانوي تحدده القوة الأمريكية [6].

وقد أعلنت الولايات المتحدة سيطرتها على السياسة الإقليمية في المنطقة بشكل نهائي منذ حرب الخليج، لأنها لا تمتلك فقط القدرة العسكرية وتكنولوجيا الأسلحة وقوة التأثير والنفوذ وإنما لديها الإرادة على استخدام هذه الإمكانيات لحماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. كما تكمن الدلالة الجوهرية للدور الأمريكي في حرب الخليج في عدم وجود منافس دولي آخر في المنطقة، حيث انشغلت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بترتيب أوضاعها الداخلية، أمّا القوى الأوروبية التي طورت دورًا نشطًا في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، فإنها لا تشكل تحديًا للهيمنة الأمريكية [7] فتأسيس " مفهوم السلام الأمريكي " (Pax Americana) في الشرق الأوسط، يعد امتدادا منطقيًا للنظام الأحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية " [8].

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استحوذت منطقة الشرق الأوسط على مكانة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية بصورة تفوق أهميتها عن أي فترة مضت، حيث طورت إدارة بوش الابن مفاهيم وآليات جديدة للتعامل مع الواقع الذي خلفته هذه الأحداث، فأصبحت "الحرب على الإرهاب " مكونا رئيسيا في الاستراتيجية الامريكية العالمية عموما وإزاء منطقة الشرق الأوسط خصوصا. وسيحمل هذا في داخله هندسة جديدة للمنطقة يكون لإسرائيل فيها موقعا مميزا يلائم ثقلها ووظيفتها في الاستراتيجية الأمريكية التي يميزها البحث والترويج «لبدائل عدائية» مع ابراز مخاطر العدو المركزي المقبل للغرب وأميركا وإسرائيل ألا وهي «الأصولية الدينية». وإن هذا يصب في سياق منهجية سياسية وأمنية شاملة تهيئ المناخ الإقليمي للمنطقة الشرق أوسطية لكي تأخذ إسرائيل موقعها " كدولة اقليمية مركزية " ومنسجمة مع النسيج المجتمعي للمنطقة.

أولا: الولايات المتحدة و مشروع "الشرق أوسطية"

لم يكن لمصطلح "الشرق الاوسط" أية دلالة تاريخية سابقة على القرن التاسع عشر فهو مصطلح حديث في الادبيات الغربية تزامن ظهوره مع مرحلة الصعود الرأسمالي الذي عرفته اوربا في اعقاب الثورة الصناعية والذي لم يلبث ان بلغ مستويات عالية من التراكم الرأسمالي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[9]. وتحت ضغط الحاجة المتزايدة الى التراكم أخذت الرأسماليات الاوربية تبحث عن مناطق جديدة تستجيب لمتطلباتها بغرض الحصول على المواد الخام الضرورية لتوظيفاتها الصناعية من جهة، والتوسع في ايجاد الاسواق لتصريف فائضها السلعي من جهة اخرى.

ومع تزايد الاختراق الرأسمالي للإمبراطورية العثمانية في مناطق نفوذها في شرق اوربا (البلقان)لا

سيما في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ومن ثم الاختراق الاكبر الذي حصل بعد الحرب العالمية الاولى وانتقال ممتلكاتها الى دول اوربا الغربية، تكونت مجموعة من الدول التي انتجها نظام رأسمالية المركز(اوربا الغربية) لتلتحق به على قاعدة الإستتباع الاقتصادي والسياسي، حينذاك ظهر مصطلح " الشرق الأدنى" لتمييزه عن مصطلح" الشرق الاوسط". وعلى عكس نظريات المجال الحيوي السابقة التي ركزت على اوراسيا على أساس أن السيطرة عليها يمكن ان تتيح لأية قوة السيطرة على العالم، اهتمت النظريات الجديدة بمنطقة الشرق الاوسط كواحدة من اهم المناطق الجيواستراتيجية للسيطرة على العالم " **ان من يسيطر على الشرق الاوسط يسيطر على النفط العالمي ومن يسيطر على النفط العالمي يسيطر على اقتصاد العالم على الاقل في مدى المستقبل المنظور** "[10].

وخلال مرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها تمت صياغة مفهوم السيطرة لإحلال القوة الامريكية بدلاً من القوى الاوربية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة انطلاقاً من فرضيتين، الاولى ان القوى الاوربية غير قادرة على تحقيق السيطرة الفعلية على تلك المنطقة بسبب خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية، وثانياً ان السيطرة على تلك المنطقة امر بالغ الاهمية للسيطرة على العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً لان هذه المنطقة تعد خزاناً لمعظم احتياطي نفط العالم ولا تريد القوى الاوربية لغير الولايات المتحدة ان تمارس هذا الدور.

فإذا كان استخدام مصطلح الشرق الأوسط قد توسع إبّان الحرب العالمية الثانية ليشمل كافة المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان فإنه بعد انتهاء الحرب، وسَع معهد الشرق الأوسط الذي تأسس في واشنطن سنة 1946 استخدام المصطلح ليشمل فضلا عن المنطقة أعلاه، كلا من باكستان وآسيا الوسطى والأقطار العربية في شمال أفريقيا. ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح " الشرق الأوسط" على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأميركية، ومراكز الدراسات والبحوث والأقسام العلمية المتخصصة في الجامعات الأميركية. ومع بداية إعلان تأسيس إسرائيل على أرض فلسطين في 1948 بدأ البعض من الكتاب والسياسيين الغربيين يروجون لهذا المصطلح رغبة منهم في تثبيت كيان إسرائيل والسعي لدمجه ضمن المنطقة. لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط ومنذ ذلك التاريخ حلقة اساسية في مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على العالم برمته، ولدمج الكيان الصهيوني في المنطقة ليحتل مركزا متميزا عل حساب العرب في ظل احتفاظه بتكوينه العنصري و أهدافه التوسعية[11].

وقد أصبح معلوما أن مصطلح " الشرق الأوسط" هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي لا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولا غير عربية على خلفية التصور الغربي.

كما أنّ استخدام تعابير " النظام الإقليمي الشرق أوسطي"، "الشرق الأوسط الجديد " أو"الشرق الأوسط الكبير"، تصبّ كلها في سياق خطة القوى الرأسمالية لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية واختراقها النظام الإقليمي الذي ترتبط به جغرافيا مع توفير المجال الحيوي لاقتصادها بتوسيع السوق أمام صادراتها أولاً وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الصهيوني ثانيا"[12]. إذ يعتبر رياض نجيب الريّس، " أنّ هناك خريطة جديدة سياسية وإقتصادية ترسم للمنطقة لتحل محل خريطة " سايكس – بيكو " والتي يعتبر واضعوا أسس النظام العالمي الجديد أنها أدت دورها، وأنه آن الأوان لخريطة مختلفة تتناسب مع بداية القرن الواحد والعشرين [. . .] وإذا كانت خريطة سايكس – بيكو قد رسمت بالتراضي بين فرنسا وبريطانيا [. . . .] فإنّ الخريطة الجديدة ستتم لطرف واحد هو الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، بعد حرب الخليج وسقوط الإمبراطورية السوفياتية[13]. حيث كانت السنوات الأخيرة من القرن العشرين حاسمة وذات دلالات مهمة، إذ لم يشهد العالم قرنًا جديدًا فحسب، وإنما **شرقًا أوسطًا جديدًا أيضا** "[14].

ولقد ظهر هذا المشروع في البداية باسم " **مشروع مارشال للشرق الأوسط** " في منتصف الثمانينات، وكان مهندسه شمعون بيريز وأهم عناصره ترتيب

العلاقات الاقتصادية الجديدة لمستقبل الشرق الأوسط واستيعاب جميع الثروات البترولية الخليجية وإدماجها في الاقتصاديات الغربية عبر برنامج مشترك تحت إدارة أمريكية بشراكة أوروبية والدول البترولية العربية. وخلص شمعون بيريز الى ان الاتحاد والتكامل بين ثلاثة عناصر متوفرة في الشرق الأوسط وهي: وفرة موارد المياه التركية، وسعة السوق الاستهلاكية المصرية ومقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية ممولة بفوائض نفط الخليج العربي، تستطيع ان تحقق لإسرائيل ما تريد، ويجعلها جزءا من المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، فيتعزز عندئذ أمنها ويتحقق رخاءها، ثم عاد فوسع الفكرة عام 1993من خلال كتابه " الشرق الأوسط الجديد "[15].

ولئن كانت فكرة " النظام الشرق أوسطي الجديد " وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأمريكي مارتن أنديك (Indyk Martin)تعني إعادة هيكلة هذه المنطقة على بنى جديدة أو مفهوم بيريز - الذي يقصد به إقامة نظام التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة - فإنها تهدف في الوقت نفسه الى مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل، وإضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام العربي، وذلك من خلال إلغاء المقاطعة لإسرائيل وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة بما يضمن دمج إسرائيل فيها وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة علاقات عربية - إسرائيلية في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة[16].

فبعد نهاية الحرب الباردة، جدّدت الولايات المتحدة طرح المشروع الشرق أوسطي على أسس جيواستراتيجية وجيواقتصادية مع تأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني بهدف " تقويض النظام الإقليمي العربي "[17]. ومن الدوافع التي أوجدت "النظام الشرق الأوسط الجديد " هو الواقع العربي المتصدع داخليًا، ومنطق القوة الذي يعلنه النظام العالمي الجديد لتكريس العولمة في ظلّ التكتلات الإقليمية التي تعمل على انصهار الوعي القومي لتحقيق الهيمنة الأمريكية.

وإنّ فهم العولمة باعتبارها مشروعًا للهيمنة يفسر محاولات إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية والجيوإقتصادية للمنطقة العربية، من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق أوسطية والمتوسطية، والتي ارتبطت ببدء التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي[18]. وهذا يعنى أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية في إطار " المشروع الشرق الأوسطي "[19]، ومحاولة دمجها في نظام إقليمي أكثر اتساعا، فيما يسمى " **الشرق الأوسط الجديد** "، وذلك عبر آليتين هما:

- آلية المعاهدات واتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل.
- آلية إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وإقامة شبكة المشروعات والروابط الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى خلق نوع من التشابك الاقتصادي الإقليمي في ظلِّ تحقيق **مشروع السوق الشرق أوسطية**.

وإنّ **أخطر** ما في هذه المرحلة، أنها تتطلب تقسيم الإقليم الاقتصادي العربي إلى قسمين:

القسم الأول: يضم بلدان المشرق العربي ومعها إسرائيل، ومن المتصور أن تنضم أيضا تركيا وتلك التي يتوقع أن تشكل **السوق الشرق أوسطية**، التي يخطط لها للاتجاه بعد ذلك إلى التبادل التجاري الحرّ مع الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض الأوروبية.

القسم الثاني: يتكون من بلدان المغربي العربي التي يخطط لربطها للتكامل مع اقتصاديات البلدان الأورومتوسطية وإيجاد علاقات شراكة كاملة في التنمية بين المنطقتين[20].

كما أنَّ أبرز مخاطر العولمة الجديدة وآليات فرض الهيمنة على المنطقة تتمثل في **إنتهاج سيناريوهات الفك وإعادة التركيب لإعادة رسم خريطة إستراتيجية جديدة** تؤدي إلى تمزق الوطن العربي إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية، مع عزل وتهميش بعض البلدان

العربية، وتحويل فلسطين من وضعها المحوري لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة [21].

و تعتبر هذه السيناريوهات بمثابة هندسة جيو إقتصادية جديدة للمنطقة العربية في إطار النظام الشرق الأوسطي الجديد تنهض على عدّة دعائم أساسية هي:

1.بناء " مناطق " للتعاون الاقتصادي العربي.

2.فصل بلدان " المشرق " عن بلدان " المغرب " العربي.

3.شمول مصر بالمشرق وإسرائيل بالمشرق الجديد.

4.فصل العراق عن المنظومة العربية ودمجه في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج وربما إيران وجمهورية إسلامية مستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا.

5دمج بلدان المغربي العربي في فضاء عالم البحر المتوسط.

6.عزل وتهميش بلدان الأطراف والسودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.

7تحويل فلسطين إلى معبر بين الوطن العربي وإسرائيل [22].

أمَا "الشرق الأوسط الكبير" فمصطلح ظهر في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، للتعاطي مع المنطقة ليس باعتبارها دائرة حضارية عربية الهوية، إسلامية العقيدة، بل باعتبارها مساحة جغرافية تضم مجموعة من الدول من المغرب حتى باكستان. أي منطقة تتشكل بالإضافة إلى كل الدول العربية و إسرائيل من دول إسلامية غير عربية مثل أفغانستان وإيران وتركيا وباكستان.

وهذا المفهوم السياسي لم يكن بالأمر الجديد على الولايات المتحدة التي سعت بعد استقلال الدول العربية إلى استخدام مصطلح الشرق الأوسط لنفي عروبة المنطقة، وإدخال إسرائيل فيها وتمكينها من القيام بدور قيادي فيها [23]. حيث تضمن تقرير اللجنة الأمريكية للأمن القومي في القرن الواحد والعشرين والذي وضع في 2001 بعنوان"البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين "، عدداً من الدراسات والأبحاث عن المناطق المختلفة في العالم ومن بينها وثيقة ((الشرق الأوسط الكبير)). و يُعّرف منطقة الشرق الأوسط الكبير بأنها: " تلك المنطقة التي تضم كلاً من العالم العربي، إسرائيل، تركيا، آسيا الوسطى، القوقاز، ومنطقة شبه القارة الهندية ". وتمثل هذه المنطقة، كما جاء في التقرير اكبر مستودع للطاقة في العالم، كما أنها ساحة نزاع بين عدة قوى طموحة تسعى لفرض الهيمنة على المنطقة. [24] وعليه، فإن المشروع المطروح يهدف إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة" [25].

ثانيا: المرتكزات الرئيسية للإستراتيجية الامريكية الشرق اوسطية

ما من شك في أن الولايات المتحدة تصوغ استراتيجيتها في مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الاوسط على هدي مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياساتها الخارجية بغية تحقيق الاهداف النهائية لمصالحها القومية خاصة وأن مرجعية المصلحة القومية الأمريكية أساس لأي إستراتيجية [26]. ولأن منطقة الشرق الاوسط من بين تلك المناطق المفصلية في تحقيق تلك الاهداف فقد خصها الخطاب الامريكي بنوع من " الاستثنائية " لا سيما بعد التحول الحاصل في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ذلك التحول الذي تلازم مع انهيار التوازنات التقليدية لحساب الهيمنة الامريكية، والى ظهور قواعد وسياسات جديدة، إذ لم يعد الحديث مقبول عن سيادة الدول في ظل حقائق التدخل في الشؤون الداخلية وعودة الاحتلال العسكري المباشر (افغانستان والعراق)، مثلما لم تعد الدول قادرة على البقاء متماسكة في وجه نتائج العولمة [27].

لذلك لابد للمرتكزات التي كانت سائدة في مرحلة ما أن تشهد تكيفا مع معطيات المرحلة الراهنة، خاصة وأن منطقة الشرق الاوسط قد شهدت متغيرات متعددة أفضت الى تحولات خطيرة على المستويين الوظيفي والبنيوي أهمها: [28]

❖دخول بعض دوله في حروب غير متكافئة مع الولايات المتحدة.

❖نشوب حربا باردة دولية فيما بات يعرف بصراع المحاور (الشر والخير) وأخرى اقليمية بين الكثير من مكوناته فيما يعرف بصراع "الاعتدال والتطرف".

❖تراجع دور الدولة في بعض اجزائه لصالح التنظيمات والقوى المسلحة مما سمح بظهور نماذج من الدول الفاشلة.

❖ تحول في طبيعة التهديد من الاطار الدولي الى المحلي وهي تحولات تجسد عمليا انحسار اطروحة الامن الوطني لحساب "الترتيبات الدولية الأمنية ".

❖التحول في طبيعة التحالفات والصراعات وهو تطور خطير وغير مسبوق إذ أن صعود ما يسمى "الخطر الإيراني " في المنطقة كمصدر للتهديد أدى إلى تغير علاقات عدد من الدول العربية مع إيران نحو منحى صراعي والتقارب مع إسرائيل على قاعدة الخطر المشترك.

وأهم المرتكزات التي تنطلق منها الولايات المتحدة لصياغة استراتيجيتها العالمية عامة و الشرق أوسطية خاصة ما يلي:

1-المرتكز الايديولوجي:

صحيح ان العلمانية لازمت الدولة الامريكية منذ نشأتها الدستورية عام 1789 لكن الفصل بين الكنيسة والدولة في التجربة الامريكية لم يتحول يوما الى فصل بين الدين والمجتمع كما هو حال التجارب الاوربية ولا حتى الى الغاء الدين وإبعاده عن المجتمع مثلما فعلت التجربة السوفييتية، بل ان استمرار الكنيسة بواجباتها الدينية على كافة مستويات المجتمع الامريكي قد أوصل الأمر في نهاية القرن العشرين الى ما يمكن تسميته "مسيحانية اجتماعية" فاعلة ومسيطر ة في بعض الجوانب من المجتمع الامريكي.[29] ولعل أكثر المبررات الدينية أهمية وخطورة من القيم الاخلاقية المبنية على الايمان والفضيلة والعمل الصالح، هي الوظيفة الرسالية – التبشيرية ذات الطابع التوسعي، بمعنى أن الدين لا يقوم بعملية التوحيد الاجتماعي داخل المجتمع الامريكي فحسب بل إن أمريكا وبفضل قيمها الدينية التي ترتقي بها الى مكانة لا تضاهيها أمم وشعوب أخرى مكلفة بانجاز وظيفة رسالية لنشر هذه القيم خارج حدودها الاقليمية. وإن أمريكا "أمة مختارة وتحيى بروح الكنيسة" تعني أنها ذات طابع استثنائي علوي وخصوصية تاريخية تميزها عن سائر الشعوب وهذه الخصوصية رعتها العناية الإلهية ومن هذا الاصل الديني نفسه تم انتاج معنى "زعامة امريكا للعالم" فهي زعامة يحتاجها العالم ولا تملك امريكا إلا توليها[30]. وعلى هذا الأساس فان من الخطأ القول ان التبريرية الدينية كخلفية ايديولوجية في السياسات الأمريكية -المستندة الى الأفكار والمعتقدات الدينية التي جاء بها الآباء المؤسسون، والتي لعبت دوراً كبيرًا في إرساء الأسس اللازمة لبناء نظام سياسي -اجتماعي -ديني يتوافق مع عقيدتهم الدينية المنحدرة من الديانة البروتستانتية التي أوجدت منذ البداية جواً دينياً لا يزال قائماً حتى يومنا هذا - مرشحة للزوال سواء بانتهاء عهد من العهود الجمهورية او احلال عهد ديمقراطي جديد، وإنما هي باقية بفعل تراكمات ثقافية دينية استمرت لعقود كثيرة و كانت كافية لتكوين بنية مؤسسية فكرية واجتماعية وسياسية متينة[31].

2-المرتكز الجيواستراتيجي:

إن الدلالة الامريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيواستراتيجي للشرق الاوسط قد ظهرت في تصريح أدلى به الفريد ماهان القيادي في البحرية الأمريكية والذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الاوسط والذي جاء فيه، " أن الشرق الأوسط سواء كمفهوم استراتيجي ام كموقع جغرافي هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة "[32].

كما يشكل الشرق الاوسط بالنسبة الى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة وإن تضمنت اكثر من منطقتين متميزتين هما جوار اسرائيل والخليج النفطي وتختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوسياسية و الجيوعسكرية[33]. إذ تتنازع هذه المنطقة عوامل عدة اكثرها بروا زً عاملان إحداهما جغرافي والآخر بنيوي إقتصادي سياسي وأمني وأي من هذه العناصر يشكل أهمية خاصة للولايات المتحدة [34]. هذه العوامل لا يلغي أحدها الآخر بل يمكن ان يكون معزا زً له. فالبترول

وحده لم يكن هو الذي شكل مصير الشرق الأوسط، لأن الشرق الأوسط في التاريخ السحيق للحضارات وقبل اكتشاف البترول بزمن طويل كان بمثابة ملتقى استراتيجي للطرق بين إفريقيا وأوراسيا كما هو الحال اليوم، ولكن بعد التغير الوظيفي للمنطقة وبالنفط أو بدونه ستظل الأهمية الاستراتيجية وخاصة الجيوعسكرية قائمة.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

على الرغم من أنَّ النخبة الحاكمة صاحبة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتضارب حول تحديد المصالح الأمريكية الرئيسية في النظام الدولي، فإنها نادرا ما تختلف عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية. فقد عومل الشرق الأوسط لعقود عدة على أنه "استثناء"، ومن دون النظر إلى كون الإدارة ديموقراطية أو جمهورية، كان هناك اتفاق أساسي يحدد تواصل الولايات المتحدة مع المنطقة. ومنذ السبعينات بوجه خاص، كان هناك إجماع نسبي على النقاط العريضة للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة " [35] وهذا ما يبدو جليا في عدّة تصريحات رسمية منها: ""نسعى في الشرق الأوسط والخليج الفارسي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وردع العدوان على أصدقائنا **(إسرائيل)** ومصالحنا في المنطقة، وحماية الأمريكيين والممتلكات الأمريكية، وحماية حرية وصولنا إلى خطوط الملاحة الجوية والبحرية الدولية، وإلى نفط المنطقة، ونحن نكافح لتشجيع عملية سلام تؤدي إلى مصالحة بين إسرائيل وبين الدول العربية وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل" [36]. وكذلك تصريح مستشارة الأمن القومي الأميركي كوندوليزا رايس: " إن مستقبل الشرق الأوسط يرتبط بالكثير من مصالحنا الحيوية، وهي: أمن الطاقة، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الدفاع عن الحلفاء والأصدقاء وحل الصراعات القديمة"[37]

وعليه، توضح طبيعة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط استمرار التوجه العام للسياسة الأمريكية الذي لا يخرج عن الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، والسيطرة المباشرة على أهم مصادر الطاقة في العالم المتمثلة في النفط العربي، كأكبر مخزون للنفط العالمي وإعادة رسم خارطة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

1-دعم إسرائيل، تعزيز أمنها القومي و الحفاظ على تفوقها النوعي:

خلافا للإعتقاد السائد أنَّ إسرائيل بعد زوال الخطر الشيوعي لم تعد تحظى بنفس " **القيمة الإستراتيجية** " لدى الولايات المتحدة، كما كانت أثناء الحرب الباردة، لتغيُّر المعطيات الإقليمية [38]، ولإعادة الولايات المتحدة النظر في برنامج المعونة الخارجية الأمريكية [39] لتخفيف العبء على الاقتصاد الأمريكي، فإن إسرائيل عززت مكانتها بعد حرب الخليج أكثر، حيث جعلتها الإدارة الأمريكية رسميا عام 1996" **الحليف الأوّل للولايات المتحدة خارج الناتو** " [40].

وقد ازداد التقارب الأمريكي - الإسرائيلي وتدعمّت العلاقات بين الدولتين في ظلّ إدارة كلينتون ثم في ظل إدارة بوش الابن. ولقد حددَّ الرئيس كلينتون طبيعة العلاقة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل في قوله: " **للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في أمن إسرائيل فقط، بل أيضا في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة**[41]. وهذا يؤكد حقيقة أساسية مفادها أنّ محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل على اعتبارات عسكرية - إستراتيجية محضة، محاولة قاصرة لأنه يرجع إلى عوامل أخرى تتمثل في الارتباط العضوي بين الدولتين والتواصل الثقافي بين المجتمعين إلى جانب العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة وهي أمور لا تتغير بسهولة[42].

لذلك تعمل الولايات المتحدة على استمرار التفوق الإسرائيلي عسكريا وتكنولوجيا ونوويا، وفرض قيود إقليمية على أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للجانب العربي، بينما توِّفر لإسرائيل كل سبل التقدم التقني وحيازة كل أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية)، بحيث تظلّ تهدِّد في كلّ حين العالم العربي بما فيه دول المشرق والخليج والمغرب العربي، بل

تتجاوز في تهديدها إلى دول آسيا الإسلامية كإيران وباكستان وأفغانستان [43].

وإنَّ هذه المعاملة الخاصة التي تتمتع بها إسرائيل إنما تدلّ على " عمق التحالف الإستراتيجي" بينها وبين الولايات المتحدة[44] وذلك لتطابق المصالح الأمريكية والإسرائيلية بفعل تغلغل **اللوبي الصهيوني** في دوائر صنع القرارات الأمريكية [45] والذي يصبح أكثر نشاطا حينما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط [46] وكذا إستناده إلى روابط عرقية وتأييد معنوي كبير من الشعب الأمريكي بالإضافة إلى إرتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي لأغلبية اليهود وتوليهم لمواقع حساسة في الدوائر الفكرية و الثقافية والإعلامية مما يزيد من تأثيرهم على الرأي العام الأمريكي [47]. كما يُفسر الإنحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل في إطار وحدة جذور الحضارة المسيحية - اليهودية والقوة الاقتصادية والإعلامية للوبي الصهيوني، ودور إسرائيل في حماية المصالح الأمريكية [48]. بالإضافة إلى أنّ الدور الذي تلعبه جماعات المصالح اليهودية في الولايات المتحدة قد خلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ورأيًا عامًا معروفًا بتعاطفه وتأييده القوي لها [49].

ومن أهم القوى الصهيونية المؤثرة في الولايات المتحدة وخاصة في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط **المنظمة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة** (AIPAC) من خلال علاقاتها مع الكونجرس الأمريكي وارتباطها بمراكز الدراسات الإستراتيجية اليهودية التي تقدم التقارير وتتصل بالكونجرس والإعلام بشكل مكثف ومنظم وتحاول التأثير على صانعي القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي وأهمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) الذي أسسه مارتن إنديك ويديره دنيس روس بعد خروجه من الإدارة الأمريكية. وعلى العموم، استطاعت هذه المراكز لعب دور مؤثر خاصة منذ عقد الثمانيات في عهد الرئيس ريغان وازداد تأثرهم ونفوذهم في عهد كلينتون وجورج بوش الابن، لأنّ هذه المعاهد الإستراتيجية المحافظة واليهودية تطرح مخططات وتصورات إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط كلها تدعو إلى تهميش الدول العربية وهيمنة إسرائيل [50].

ولقد برز اتجاه قوي داخل إدارة بوش الابن يمثله وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** ومستشارة الأمن القومي **كوندوليزا رايس،** للربط بين أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة. ولهذا، فإنّ العمل على إستمرار تفوق إسرائيل كميًا ونوعيًا **بات أحد أهداف الإدارة الأمريكية الثابتة**. ووفقًا لتقرير الميزان العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن لعام 2001 -2002، فإنّ العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية على المستوى العسكري مرشحة لكي تعرف طفرة نوعية غير مسبوقة، تمكن إسرائيل من تحديث ترسانتها العسكرية التقليدية على المستويين الكمي والنوعي بشكل يضمن لها التفوق التقني إلى أبعد مدى على المستوى الإقليمي، وذلك من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم تضمن التزام الولايات المتحدة بالاستمرار في تقديم المساعدات السنوية الأمريكية لإسرائيل على المدى البعيد، بحيث تصل إلى 2، 4 مليار دولار بعد إلغاء المساعدات الاقتصادية في عام 2008، حتى تتمكن إسرائيل من الحفاظ على التفوق الاستراتيجي والعسكري على حساب العرب. بالإضافة إلى التوقيع على اتفاق جديد ينص فيه على كون إسرائيل هي **حليف إستراتيجي مهم للولايات المتحدة** على أن يشمل الاتفاق التزام الولايات المتحدة على قوة الرد الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها التقني عسكريا بالمنطقة [51]

كما سعت إسرائيل ومنذ أحداث الحادي عشر سبتمبر تحديدا إلى تأكيد تفوقها على الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط مستغلة هذه الأحداث ليكون ميزان القوى العسكري والاستراتيجي في المنطقة لصالحها. والتزمت الولايات المتحدة رسميا بذلك بل وتحويل هذا التفوق إلى تفوق سياسي. كما أنها تسعى أيضا عبر " السوق الشرق أوسطية " إلى جعل إسرائيل قلب هذه المنطقة اقتصاديا، وذلك من خلال فرض الشراكة الإسرائيلية عبر صيغ وآليات التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظلّ اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية، وهذا كله قصد هيمنة إسرائيل على الاقتصاد العربي لتصبح فيه القائدة للتفاعلات الاقتصادية وغير الاقتصادية

والمنفردة بمركز القوة الإقليمي والمهيمنة بتفوقها العسكري و تسلحها النووي[52].

2- السيطرة على منابع النفط:

تشكل الطاقة عصب الاقتصاد في العالم، فمن يسيطر على مصادرها يملك نفوذا كبيرا على من يحتاجها، و القدرة على التأثير على أسعارها ارتفاعا أو انخفاضا، الذي يعني الكثير بالنسبة للأداء الإقتصادي في البلدان المستهلكة. كما يُعدُّ النفط من أهم مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى أنَّه أهم سلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في قيمته الاقتصادية والسياسية والعسكرية سلعة أخرى، وهو جوهر القوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية. وأهمية هذه السلعة، جعلت الشرق الأوسط، وهو يمثل الثقل الأساسي في الإنتاج العالمي، كونه خزان النفط والغاز الرئيسي أو محطة بنزين العالم[53]، يلعب دورًا حاسمًا في صراعات القوى العالمية[54] ويقع دائما في بؤرة الاهتمامات الإستراتيجية الغربية، بل إنّ تأمين حصة الغرب من نفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي كان ولا يزال وسوف يستمر هدفًا إستراتيجيا أساسيًا في سياسات الغرب في المنطقة عامة[55] والسياسة الأمريكية خاصة[56]. ومع زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة، ستزداد الحاجة بل التبعية النفطية لهذه المنطقة[57] وهذا ما يفسّر " **الحرب على البترول** " التي تشنها الدول الكبرى وشركاتها البترولية لمراقبة احتياطات الشرق الأوسط.

فالشرق الأوسط سوقا نفطية بالدرجة الأولى، بحيث تشكل ثلاثة أرباع (3/4) المخزون النفطي العالمي[58] والتي تستورد منها الولايات المتحدة 22٪ من احتياطاتها النفطية، بينما تستورد أوروبا الموحدة 43٪ واليابان 70٪. وحسب التوقعات، فإنّ تبعية هذه الدول ستزداد في المرحلة الممتدة من 2001 -2025 بنسبة55.7 % - 71% بالنسبة للولايات المتحدة و50.1% - 68.6 % بالنسبة لأوروبا و31.5% -73.2 % بالنسبة للصين.[59]

وعلى الرغم من أن عامل النفط يملي على الولايات المتحدة الحفاظ على سياسة الاستقرار في المنطقة، إلا أن حربي الخليج عكستا تحولاً كبيراً استمد مقوماته من انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، تلك المقومات التي سمحت للولايات المتحدة بتحديد معنى وحدود الاستقرار في المنطقة الشرق أوسطية. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتعطي الولايات المتحدة مبرراً لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط باستخدام الضربة الوقائية ضد "الإرهاب والأصولية" بدلاً من سياسة الردع والاحتواء التي كانت النهج الذي سلكته الولايات المتحدة في سياستها السابقة. وتأتي في مقدمة هذه الأهداف إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بما يضمن خلق تواجد أمريكي لضمان المصالح النفطية والإستراتيجية الأمريكية. وفي هذا السياق، قال الرئيس الأمريكي السابق نيكسون: " **إننا نعيش عصر النفط وهذا ما يعطي أهمية إستراتيجية فوق عادية لمنطقة الخليج خلال العقود القادمة** "[60].

كما أدركت الولايات المتحدة أن السبيل الامثل لتجاوز ازمتها الداخلية تكمن في امتصاص الفوائض النفطية وتوظيفها في تامين حراك رأسمالي تراكمي، ذلك ان قانون الرأسمالية يعتمد التراكم كشرط لازم لاستمرار النظام الرأسمالي وصموده بوجه الازمات التي يمكن ان تعصف به من الداخل والخارج على حد سواء. ولهذا تسعى الولايات المتحدة للتأكيد على أنّ مناطق النفط وتحديدا في المنطقة العربية هي "احتكار أمريكي " لابدّ من استمراره في القرن المقبل[61]. و لا تملك الولايات المتحدة الإرادة للتحرّر من الاعتماد على النفط، ولن تستطيع أن تخفض من استهلاكها له، ولن تسمح بزيادة أسعار المحروقات في السوق الأمريكية لذلك ليس أمامها بديل من نفط الخليج العربي، ولا حلول لمشكلة الطاقة عندها، إلاّ عبر نفط الخليج[62] و فقدانه يعني حدوث اضطرابات إقتصادية وسياسية عالمية جسيمة[63].

فالاقتصاد العالمي يحركه النفط والخليج هو مستودع النفط العالمي "[64]. و هذا ما يفسر الاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط العربي خاصة بالنظر لتضاؤل حجم احتياطي النفط في الدول غير العربية التي تستورد منها الولايات المتحدة نفطها. و إزاء هذا الواقع أعلن الرئيس بوش الابن عندما قدم خطة النفط

القومية الأمريكية الجديدة عام 2002 "أن الاعتماد المتزايد على مصدر واحد للنفط سوف يجعلنا عرضة للارتفاع المفاجئ في الأسعار وانقطاع الإمدادات وأسوأ من ذلك كله الابتزاز"[65].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن البلد العربي الذي يحتل المصدر الثاني في صادراته النفطية إلى الولايات المتحدة بعد المملكة العربية السعودية هو العراق الذي يخصه جورج بوش بالتهديدات المتوالية لأدركنا سر المخاوف الأمريكية من انقطاع أو عرقلة واردتها النفطية من المنطقة.

وفي هذا السياق فإن كثيرا من التحليلات تؤكد على أنّ النفط كان الدافع الرئيسي وراء الحرب الأمريكية على العراق، إذ تمثل السيطرة على النفط العراقي هدفا إستراتيجيا للولايات المتحدة سواءًا لما يحققه لها ذلك من مكاسب اقتصادية في ظل الأزمة العنيفة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي أو لما يتيحه ذلك من تمكينها من التأثير بفعالية على سوق النفط العالمية. وهذا ما صرّح به مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الاقتصادية **لورانس ليندساي**: " بأنّ البترول هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق "[66] لما للنفط العراقي من مزايا أهمها أنّ استخراجه يعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة من جميع الدول المنتجة للنفط.

وعليه، نستشف الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من خلال ما صرَّح به **وليام بيري (W. Perry)** وزير الدفاع الأمريكي السابق قائلا: " إنّ الهدف من الوجود العسكري في الخليج هو منع العراق وإيران من السعي إلى السيطرة على إمداد النفط العالمية [. . .] إنَّ لدى هاتين الدولتين خططا للسيطرة على ثلثي إمدادات النفط العالمية الموجودة في الخليج". فمصالح أمريكا النفطية تعتبر السبب الرئيسي لتواجدها العسكري في الشرق الأوسط، حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق **ريتشارد نيكسون**: " إن تأمين أمن الخليج واستقراره هو مصلحة أمريكية حيوية. . . "[69]

كما تعود محورية دور النفط في السياسة الأمريكية تجاه العراق من أنه يمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي مؤكدًا من النفط بعد المملكة العربية السعودية[70]. فوجودها العسكري في العراق، سيعيد ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط العراقي لصالح الشركات النفطية الأمريكية من جهة، بعدما كانت الشركات الأوروبية والصينية والروسية هي التي تسيطر على عمليات استخراج وإنتاج النفط في العراق[71]. ومن جهة أخرى، هذا الوجود العسكري بمثابة الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى المحيط الهندي بشكل يسمح لها بمحاصرة سوريا وإيران بشبكة من القواعد العسكرية من ناحيتي الجنوب والغرب. كما سيتيح لها تقليص وجودها العسكري في السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان وتركيا [72].

وفي الوقت نفسه، سعت إدارة بوش الابن الاستفادة من عمليات إعادة إعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأمريكي. فالتقديرات تشير إلى أنّ قيمتها الإجمالية لا تقل عن 100 مليار دولار وتوصف بأنها أكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية. وقد حصلت ست شركات أمريكية كبرى وثيقة الصلة بكبار مسؤولي الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس بوش، بعقود من وزارة الدفاع الأمريكية للقيام بعمليات إعادة الإعمار في العراق. فالولايات المتحدة تتدخل اليوم عسكرياً من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاساس. فالعراق وأفغانستان ينسجم احتلالهما مع نظرية جغرافية القوة التي نادى بها ماكيندر والتي تربط بين السيطرة على قلب العالم والسيطرة على كل العالم ربطاً عضوياً، فهما يقعان على خط القوة داخل اسيا وهما لا يوفران للاحتلال الامريكي قوة الامن العسكري والسياسي الاستراتيجي فحسب وإنما قوة الامن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال وجنوب العراق من جهة اخرى[73].

وعليه، فإن هناك ثلاثة أسباب رئيسة تجعل من منطقة الشرق الاوسط مرتكزاً جيواقتصادياً بالغ الخطورة على الاقتصاد الامريكي، وهي:

اولا: حماية الاقتصاد الامريكي من اية هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع اسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوربا واليابان. فالتحكم بأسعار النفط وتوزيعه، يعني التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة. خاصة و أنه في عصر العولمة الاقتصادية، تتركز التجارة والاستثمارات الدولية في التكتلات الكبرى، وبالتالي كان لابدّ من تكتل في الشرق الأوسط، يوازي المشاريع الأوروبية في المنطقة وينافس الكتلة الآسيوية (اليابان، الصين والنمور الآسيوية) [74].

ثانيا: الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة.

ثالثا: حل المأزق الامريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الامريكي عالميا من خلال استعمال ادوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية المتفوقة لديها وهو ما يرتبط بالمرتكز الجيوعسكري.

3- مكافحة الإرهاب:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين بعد أن أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة لتسترجع مرة أخرى لهجتها القوية في سنوات الحرب الباردة "من ليس معنا فهو ضدنا". وتشير الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن "الحرب على الإرهاب" هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة". أي أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية مزروعة داخل البلدان المختلقة مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة.

فمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته إدارة بوش الابن يؤكد ضرورة التغيير في المنطقة عوضاً عن إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقاً بعد أن بات هذا التغيير وفق الرؤى الأميركية ضرورة ملحة لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية.

وقد صنفت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط ضمن " **المناطق الخطرة** " بل أكثر مناطق العالم خطورة لأنه يتواجد بها الجزء الأكبر من التهديدات الفوقومية الجديدة، كالسباق نحو حيازة وتطوير أسلحة الدمار الشامل (ADM)، الإرهاب الدولي وعدم إحترام الشرعية الدولية. فمن بين الدول الخمسة التي تخترق القانون الدولي (**كوبا كوريا الشمالية، إيران، العراق وليبيا**) (Rogue – States) حسب الولايات المتحدة، فإنّ ثلاثة منها تنتمي إلى النظام الشرق أوسطي [75].

فجاءت إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر 2002وأعطت تعريفا للأمن القومي الأمريكي وربطت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مع إمكانية أن تصل الأنظمة المارقة إلى مثل هذه الأسلحة أي تقاطع الراديكالية مع التقنية. وقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن تنفيذ هذه الإستراتيجية التي عرفت بـ"مذهب بوش"، [76] بإعلانه عن تقييد حصول الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة محاوراً للشر على أسلحة الدمار الشامل وتطوير كل الإمكانيات التي توفر الحماية للولايات المتحدة بتفعيل جميع الاتفاقات المتعلقة بذلك كاتفاقية الحد من الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية خفض التسلح ومسألة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل. كما استخدمت الولايات المتحدة منهج فرض عقوبات اقتصادية دبلوماسية على الدول المتمردة على سياستها من خلال مجلس الأمن الدولي هذا بالإضافة إلى التلويح بالقيام بضربة "عسكرية وقائية " لأي تهديد حالي أو مستقبلي من قبل تلك الدول.

وكانت الولايات المتحدة قد وضعت إيران على قائمة محور الشر إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، وقد وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إيران بالدولة "الراعية للإرهاب".

ورغم اختلاف وسائل الولايات المتحدة لمنع وصول إيران لامتلاك القوة النووية بين الإدارات المختلقة -

فما بين سياسة كلينتون "الاحتواء المزدوج"[77] لكل من إيران والعراق، منذ عام 1993، [78]وسن قانون الحظر (داماتو) عام 1996[79] ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم معها، إلى سياسة بوش الابن "التهديد المباشر" لإيران والدول الأخرى في المنطقة - يبقى الهدف الأمريكي واحداً ومحدداً باتجاه القضاء على قوة ومكانة إيران، حيث تمثل إيران بالنسبة للولايات المتحدة " تهديدا كبيرا ودائما للمصالح الأمريكية في المنطقة. ويعود السبب وراء رفض الولايات المتحدة امتلاك إيران سلاح نووي، إلى كونه يشكل منافساً ومنازعاً استراتيجياً لها، كما سيخل بموازين القوة في المنطقة التي تميل لصالح إسرائيل حليفتها الأولى فيها.

وعموما، دعت الولايات المتحدة جميع الدول إلى دعمها بشكل جماعي في حربها ضد الإرهاب وفي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تميزت السياسة الأمريكية بعامل الانفراد وتغليب النزعة العسكرية في وسائلها وهذا ما أثر في علاقاتها خاصة مع حلفائها التقليديين، كما يؤكد الكثير من المهتمين بالسياسة الأمريكية أن اندفاعها الكبير في تدخلاتها الخارجية مرده الأساسي هو سيطرة رجال الأعمال وأصحاب شركات الصناعة الحربية والبترولية على صنع القرار، هذا بهدف السيطرة على منابع النفط لرفع أرباح هذه الشركات من جهة، ومنع القوى الكبرى الأخرى من الوصول إلى هذه المصادر الطاقوية المهمة وخاصة تلك التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة مستقبلا كالاتحاد الأوروبي والصين، وهذا لإبقاء السيطرة الأمريكية فترة أطول.

ونستنتج من كل ما سبق، أن النظام الشرق أوسطي، كنظام فرعي للنظام العالمي، يلعب وظيفة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة لما له من آثار على الاقتصاد الأمريكي خاصة والمصلحة القومية الأمريكية عامة. وستبقى منطقة الشرق الأوسط ولعقود قادمة منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة بالنظر الى موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية والمالية والتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وسلامتها ووجودها والسعي لإمكانية السيطرة ومنع انتشار الأسلحة النووية.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن حل أزماتها الاقتصادية ونجاحها في "أمركة" العالم، وصراعها الاقتصادي مع القوى الأخرى، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، يتطلب إقامة النظام الشرق أوسطي الجديد امتدادا لمصالحها وضمانا لمخططاتها والسيطرة المطلقة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه وأسعاره لإعادة النمو والتطور للاقتصاد الأمريكي. وإنّ مجمل هذه الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية تصبّ جميعها في إطار خدمة أكبر هدف من المنظور الإستراتيجي الأمريكي وهو تعزيز الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية وإضعاف دور الدول الأوروبية، روسيا، اليابان والصين في الساحة الشرق أوسطية، مما سيمكن الولايات المتحدة من المحافظة على مكانتها كقوة عظمى وحيدة في النظام العالمي الجديد.

الهوامش:

---

(1) سيار الجميل، " المجال الحيوي للشرق الأوسط إزّاء النظام الدولي القادم - من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية" في / العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 224.

(2) جمال حمدان، " شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان "، القاهرة: دار الكتب، 1984، ص: 798.

(3) " التفاعلات الإقليمية: تدويل الشرق الأوسط والتحدي النووي الإيراني "، التقرير الاستراتيجي العربي 2004 -2005، بيروت: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص: 181.

(4) محسن الندوي ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، 2011، ص:238.

(5) بيل كلينتون وآل جور، " رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا "،ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: مطابع الأهرام، الطبعة الأولى، 1992، ص: 134

(6) أنظر في ذلك: « les dynamiques régionales : Amériques », RAMSES 1997, Paris, Dunod, 1998,p 64.

(7) حمدي عبد الرحمن حسن، " العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية "، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 258، أوت 2000، ص: 07.

(8) حمدي عبد الرحمن حسن، **نفس المرجع**، ص: 09.

(9) يتفق معظم المؤرخين على أن مصطلح "الشرق الأوسط " ظهر أول ما ظهر في كتابات المؤرخ العسكري والمتخصص في الإستراتيجية البحرية الأميركي ألفريد ماهان ، إذ اقترح في مقال نشره في مجلة (National Review) الصادرة في لندن في 1902، إطلاق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية. ويدخل الخليج العربي ضمن هذه المنطقة . وحسب مفهوم المعهد الملكي للشؤون الدولية الذي تأسس في لندن سنة 1919 برئاسة المؤرخ أرنولد توينبي، فان تسمية الشرق الأوسط شملت " شرق البحر المتوسط " وبصورة خاصة منطقة الهلال الخصيب ومصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران .

(10) حسين حافظ وهيب. " استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط" . **دراسات دولية** , **جامعة بغداد: قسم الد راسات الاستراتيجية , ص ص : 60 -61.**

(11) جاسم محمد زكريا. **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر -دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي**.بيروت:منشوات الحلبي الحقوقية. الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 275 -276)

(12) عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005، ص: 47.

(13) رياض نجيب الرّيس، " **رياض الشمال: السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات** "، لندن - بيروت: رياض الرّيس للكتب والنشر. الطبعة الثالثة، 1998، ص ص : 381 -382.

(14) جيرلد جرين، " **إيران وأمن الخليج** "، في / مؤلف جماعي، **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص: 25 -26.

(15) محسن الندوي. **مرجع سابق**، ص: 230.

(16) **نفس المرجع**، ص ص:231 -232

(17) عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص: 47.

(18) حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق**، ص: 21.

(19) Gilbert Achcar, « les masques de la politique américaine », **Manière de Voir**, N°78, Décembre 2004-Janvier 2005.

(20) نيفين عبد الخالق مصطفى، " المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي " ، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 193، مارس 1995، ص: 16.

(21) **نفس المرجع**، ص: 14.

(22) سيار الجميل، " المجال الحيوي للشرق الأوسط إزّاء النظام الدولي القادم - من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية ، **مرجع سابق**، ص ص: 249 -250.

(23) عبير محمد عاطف الغندور، " تأثير التحالف المسيحي المحافظ الجديد على السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط" ، **مجلة شؤون خليجية** ، المجلد العاشر، العدد 54، صيف 2008، ص:10. (ص: 10 - 40)

(24) محسن الندوي. **مرجع سابق** ، ص :236.

(25) راجع : غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية** ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. **2005**.

(26) السيد ولد اباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، بيروت:الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ، 2004 ،ص38 .

(27) سمير امين وآخرون .**العولمة والنظام الدولي الجديد** . بيروت - لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية . سلسلة كتب المستقبل العربي. الطبعة الأولى.2004. ص: 7.

(28) خليل العناني -اوباما والشرق الاوسط –نوايا جيدة - تفتقد الرؤية –**مجلة شؤون عربية** العدد 137 - ربيع 2009 . ص:22

(29) محمد مراد ، **السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي** . بيروت : دار المنهل اللبناني. الطبعة الأولى.2009، ص: 42.

(30) ولعل عبارة "ليبارك الله اميركا" التي ينهي بها كل رئيس اميركي خطبه السياسية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحرب اوالسلم تعمل عمل الدعاء والالتماس الديني .وربما تكون خير دليل على ذلك .

(31) فهمي محمد عبد القادر ، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية - دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص: 43.

(32) راجع : مروان بحيري." السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر". في : **السياسة الامريكية والعرب** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثالثة. 1991.ص:49.

(33) سمير أمين . **مرجع سابق** ، ص ص: 15 -16 .

(34) محمد مراد ، **مرجع سابق** ، ص: 15.

(35) فواز جرجس، " **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

الطبعة الأولى , 1998، ص: 14.

(36) **نقلا عن:** حسين شعبان، " السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: الأهداف والنتائج"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 43، يناير 1993، ص ص: 119 - 120.

(37) كوندوليزا رايس، **إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد**، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 77، الطبعة الأولى ، 2008، ص ص:20 -21.

(38) **أنظر:** -محمد السيد سليم، " **العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر والفرص)**"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 108، أبريل 1992، ص: 158.

(39) حسين شعبان، " السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: الأهداف والنتائج "، **مرجع سابق**، ص ص: 117 -118.

(40) محمد قدري سعيد ، " **عملية اتخاذ القرار في شؤون التسليح: الحالة الإسرائيلية** "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 149، جانفي 2000، ص: 230

(41) بيل كلينتون وأل جور، " **رؤية التغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا**"، مرجع سابق، ص: 136.

(42) أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، " **العرب وأمريكا: من الإنبهار بالحلم إلى عقدة الكراهية** "، في/ **صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 16.

(43) عا يدة العلي سري الدين، " **الحرب الباردة في الخليج الساخن** "، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 52.

(44) أنظر: الشيماء علي عبد العزيز، " **حقًا أصدقاء: التحالف الأمريكي - الإسرائيلي** "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 130,1996.

(45) Camille Mansour, **Israël et les Etats-Unis ou les fondements d'une doctrine stratégique**, Paris; Armand Colin, 1995, pp : 213- 237.

(46) عبد الله صالح، " مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 132,1997، ص: 127.

(47) منار الشوريجي، " **أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا** "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 1996،130، ص: 112.

(48) نيفين عبد المنعم مسعد، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001"، في/ **صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 220.

(49) هالة سعودي، " السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية "، في/ **صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 73.

(50) أحمد سليم البرصان، " اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط "، **السياسة الدولية**، العدد 150، أكتوبر 2002 المجلد 37، ص ص: 61 -62.

(51) لواء محمود خليل، " **التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة مابعد 11 سبتمبر** 2001 "، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 150، أكتوبر 2002، ص : 298 وص: 300.

(52) طه عبد الحليم، " السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي - الإسرائيلي"، **دراسات إستراتيجية**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية، السنة الخامسة، 1995، ص: 23.

(53) بهيج أبي غانم، " **العرب والمتغيرات الدولية** "، **الاقتصاد والأعمال**، فبراير 1990، ص: 23.

(54) **لمزيد من التفاصيل راجع:** حافظ برجس، **الصراع على النفط العربي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

(55) خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011. ص ص: 594 -595.

(56) فمع بداية القرن العشرين، كان البترول والطاقة يلعبان دورًا هامًا في توسع الإمبراطوريات، وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تدريجيًا في دعم التجارة والتبادل الاقتصادي مع مناطق كثيرة من العالم ومنها الشرق الأوسط، وقد حصلت شركة "آرامكو" الأمريكية على امتياز التنقيب عن البترول واستغلاله في المملكة العربية السعودية وهي امتيازات حصرية عام 1938، كانت البداية للسيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط والخليج.

راجع: مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تعريب حسين حيدر، بيروت :عويدات للنشر و الطباعة، الطبعة الأولى، 2006، ص:167.

(57) André Gauthier, **L'Economie Mondiale depuis la fin du XXe siècle**, Paris :Editions Bréal, 1995, P: 560.

(58) Yves Lacoste, **Dictionnaire de Géopolitique**, Paris : Flammarion, 1995, p 1050.

[59] Nicolas Sarkis,"Aux origines de la nouvelle crise pétrolière" ,**Le Monde diplomatique, juillet 2004, p:3.**

[60] منذر الموصيلي، **مرجع سابق**، ص: 228.

[61] عايدة العلي سري الدين، **مرجع سابق**، ص: 47.

[62] رياض نجيب الريّس، **"رياح السموم: السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج (1991 -1994)"**، بيروت - لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص: 147.

[63] فواز جرجس، **مرجع سابق**، ص: 156.

[64] **نفس المرجع**، ص ص: 149 -150.

[65] رغيد كاظم الصلح ، **العلاقات العربية – الأمريكية من منظور عربي: الثوابت و المتغيرات**. سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 64، الطبعة الأولى، 2003، ص ص:16

[66] Nicolas Sarkis , "Aux Origines de la nouvelle crise pétrolière",**Le Monde Diplomatique**, juillet2004,p:3

[69] عايدة العلي سري الدين، **مرجع سابق**، ص: 53و ص:46.

[70] تدل المؤشرات على أنّ احتياطي النفط العراقي يبلغ حوالي 150 بليون برميل، مما يجعله يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد السعودية التي يبلغها احتياطها حوالي 200 بليون برميل.أمّا بالنسبة للمستقبل، فإنّ المؤشرات تدّل على أن احتياطي النفط العراقي سوف يصل إلى حوالي 338 بليون برميل في حين سوف يقتصر احتياطي النفط السعودي على حوالي 264 بليون برميل والولايات المتحدة يقدر بحوالي ثلاثين بليون برميل.

[71] فقد شهدت المنطقة منافسة حادة بين الشركات النفطية الأمريكية ونظيراتها الأوروبية للفوز بالعقود الخليجية

لمزيد من التفاصيل انظر:

-روزماري هوليس، **" أوروبا وأمن الخليج : المنافسة التجارية "**، في/ مؤلف جماعي، " **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص 109 -130،ص: 124.

[72] أحمد إبراهيم محمود، **" العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط "**، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 154، أكتوبر 2003، ص: 65.

[73] محمد مراد ، **السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، بيروت : دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى،2008، ص ص:175 -176.

[74] جلين روبنسون (Glenn Robinson)، " **مجال الرفاهية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى: الصراع العربي - الإسرائيلي وأمن الخليج** " في/ مؤلف جماعي، " **أمن الخليج في القرن الحادي والعشري** "، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ص: 252.

[75]Yohanon Manor, "Les fluctuations Américaines au Moyen-Orient",**Géopolitique**, N 55, autonome 1996, P : 88. □

[76]Philippe Droz-Vincent,"Du 11Septembre aux révolutions arabes: les Etats-Unis et le Moyen-Orient", **politique étrangère** , 3:2011, p:495.

[77] كانت سياسة الرئيس كلينتون تقوم على مبدأ **" الإحتواء المزدوج" Dual Containment "** لإيران والعراق". وتنطلق هذه الإستراتيجية الأمريكية من أنّ النظامين العراقي والايراني معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة وعلى هذا لا يجوز الاستمرار في سياسة توازن القوى، أي تعزيز أحدهما لموازنة الآخر، بل الضغط عليهما لتغيير سلوكهما وفق ما يتماشى والمصلحة الحيوية الأمريكية وما يحقق لها الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية. ولم تكن أوروبا تقبل بصيغة **" الاحتواء المزدوج "** التي تتبناها الولايات المتحدة بالنسبة إلى أمن ا لخليج، حيث تعتبر العراق على وجه التحديد، منطقة واعدة بالنسبة لها لقربه الجغرافي النسبي منها

راجع:عايدة العلي سري الدين، **المرجع السابق**.

أنظر أيضا:

Meghan L. Q'Sullivan, « **Les dilemmes de la politique américaine vis-à-vis des rogues states_**», **politique Etrangère,** janvier 2000, PP : 67-80.□

Fawaz Gerges, « **Redefining American Leadership : A view from the Middle East** », **Foreign Affairs**, Winter 1997-1998, N°109, P: 58.□

[78]NOAM Chomsky, « **La cris Irakienne : commentaire à chaud** », traduit de L'Anglais par O. Hamouche, **NAQD**, N°12, Printemps/Été 99, P : 46.□

[79] صادق الكونغرس عام 1996 على **قانون أماتو (Loi D'Amato)** الذي يقضي بفرض عقوبات على الشركات الأمريكية أو الأجنبية التي تستثمر أكثر من **40 مليون دولار** في قطاع المحروقات في إيران وليبيا. وقد أدى توقيع الرئيس الأمريكي على هذا القانون في أوت 1996 إلى خلق توترات مع الدول الأوروبية

راجع: Samuel Wells, « **La politique Etrangère de Bill Clinton : les Etats-Unis et le Golfe** » **RAMSES 97**, paris : Dunod, 1996, P :34.